بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة في التاريخ

للأستاذ العلامة:

محمود محمد شاكر رحمه الله

لم تنشر في جمهرة مقالات الشيخ.



[لا تنسانا من صالح دعائك]

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة في التـــــــاريخ

كتب الدكتور هيكل في العدد ١٤٧من السياسة الأسبوعية(١٩٣٩/١١/٢٥) مقالا عن (بيعة أبي بكر الصديق)؛ وكأنه أراد أن يتابع القول بعد كتابة "حياة محمد صلى الله عليه وسلم" في سير خلفائه رضوان الله عليهم. وقد مَرَّ الكتاب في دوره التاريخي، وانتهى إلى نهايته، ووقف النقد فلم يمسه إلا من المترفق، ولا أقول هذا لأضع من شأن الكتاب، فهو إن لم يكن إلا تقريبا لسيرة رسول الله - حتى يستوعبها جمهرة القراء ممن يعسر عليهم متابعة سيرته في الكتب الأصول- لكان ذلك نعم العمل؛ هذا على أن للكتاب فضائل أخرى ليس هذا مكان الانباء إليها، وفيه وراء ذلك أسباب يَعْتَلُّ بها من وجوه، كنا نرجو أن يبرأ منها كل البراءة، لما لسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمو المنزلة، ولما لكاتبه من القدرة على البيان، والبراعة في الفكر، والاحسان في سياق القول على منهج واضح معبد. فحين قرأت كلمته "بيعة أبي بكر"، حملني ما وجدت فيها أن أكتب تعليقا مقاربا أبدؤهُ بكلمة في التاريخ الإسلامي، وكيف انتهى إلينا من عند الأوائل، وكيف بدأنا في هذا العصر نكتبُه على المنهاج الذي هو إلى رضى الناس أقرب؛ ولأذواقهم أسرع، وهو بذلك عليهم أجدى وأنفع.

ولنضرب حدّا على ما نُريد من وجه القول، لئلا ينتشر الرأي على الناظر فيه؛ فإن تاريخنا الاسلامي العربي يقع في ثلاثة عشر قرنا من بدء الرسالة إلى مطالع هذا القرن، ولكل قرن أو قرون منه باب من القول يفضي إليه منه، ونحوٌ يُقصَدُ قصدُه على سياسة وتدبير، والتقصير في تقدير الغرض قبل الاهداف إليه يرمي بنا إلى الإسراف في الحكم أو المجازفة بغير كيل ولا وزن.

وقد رأيتُ أن أقصر قولي على القرنين الأولين من تاريخ الإسلام، فقد فشا بعدهما كثيرٌ لم يكُن فيهما، وتغيَّرت الأسبابُ الاجتماعية والعلميةُ والأدبية، وبدأت تتقرر الحضارةُ الإسلامية عل قاعدة بعد قاعدة، واتسع الأفُقُ الإسلامي حتى بلغ ما بين مغرب الشمس ومشرقها، في أمم كثيرة قد انتزعت من أعرافها انتزاعا، وترامت العربُ بينها واستفاضتْ، فتباعدتْ عن المنشأ والْمَرْبَى والوطن، وخضعت لطبائع لم تكن تخضعُ لها في عقر ديارها، وحملت، بقايا هذه الأمم على ما لم يكن من متوارثها أو قديمها العادي المنتقل إليها في أصلاب التاريخ القومي، وجعل انتشار الاسلام

واستحكام لغته يزيل في عنفوانه كل ما دربوا عليه واعتادوه وأخذوا أنفسهم بعلاجه وممارسته في الجيل بعد الجيل؛ ومن ثم تنقذت العرب هذه الأمم المختلفة والشعوب والمتباينة فأخرجتها - أو كادت- أمما عربية مسلمة تنطق بالعربية وتدين بالإسلام، وتتعامل على الأصول الاجتماعية المقررة في هذه الدولة الواحدة المترامية المتراحبة؛ ومع كل ذلك فقد امتازت أشياء بالبقاء لهذه الأمم، فبقيت لتدلَّ على أصولها التاريخية؛ واختلطت أشياء وتشابكت واتحدت، حتى استحكمت الأمة كلها إسلامية عربية على اختلاف أصولها، وتعدد أوطانه وتباين طبائعها، وافتراق نوازعها وأعراقها.

وأيضا فإن للعوامل الاجتماعية التي يكون من سلطانها أن تستبدل شيئا بشيء وجيلا بجيل، واجتماعا باجتماع، أكبر حجة في فصلنا ما بين القرنين الأولين من الهجرة وبين ما جاء بعدهما؛ ولعل أعظم هذه العوامل أثرا هو انتشار الكتابة انتشاراً لم يكن من قَبلُ وابتداء استقرار تأليف الكتب على قاعدة جديدة لم تكن، وشمول التأليف في كل فن وعلم مما كان من فنون تلك العصور وعلومها. فإن ظهور التأليف والكتب في عصر من العصور يفصل كل الفصل بين هذا العصر والذي سَبَقه – في نظر من يجرّد نفسه لتأريخ هذه العصور.

والتاريخ الإسلامي العربي في هذين القرنين خاصةً تاريخٌ بكر يتأبى عل باغيه إلا أن ينفذ إليه بالصبر والحيلة والترفق والأناة، ومن أعظم أداةٍ غناء في درك ذلك، إدمانُ الفكر فيه والتقليب، لما عسى أن يعمِّيَهُ من كثرة الوجوه التي يسلكها الرأيُ إليه وغلبة التفرق على أجزائه، مما يستدعي الوقوع في الخطأ، فيلدُ الخطأ أخطاءً، فلا يزال كذلك حتى لا يُهتدى فيه إلى صواب يطمئن عليه الرأي أو يقر. وقد بنى هذا التاريخ الأول على الرواية، والروايةُ بطبيعتها خاضعة لعلل، وهذه العلل متفشية في الأصول[1]، فلذلك أصبح هذا التاريخ من أشقِّ الأعمال على من لم يتعاط أصول فن الرواية عل التحرير والتجويد، فنفذ بصائب رأيه إلى معرفة العلل الموجبة والعلل السالبة، وأين يضرب بنظره في أغوار الكلام ليستنبط مادة التعليل الصحيح للروايات المتفرقة؛ وكيف يُتاحُ له أَن يَنْفِي عنها ما عسى أن يكون كدَّرَ صَفْوَها من أخلاط القول التي لا تنفعُ ولا تفيد.

فلابُدَّ إذاً لمن يتعرَّضُ للتاريخ الإسلامي في هذين العصرين خاصة أن يفرق بين التاريخ عند العرب والتاريخ الذي نعتمده في هذا القرن الأخير، وأن يتبين كلَّ البيان معنى الرواية وما هي عند المؤرخين، وأن يقرر في نفسه أصولاً كثيرة كلها يغذو بمادته هذا العلم؛ وبذلك يتسنى له ما يستغلق عليه من الأقفال التي ضربتها

(1) قرأت في الثقافة عدد (50) وما قبله ما كتب الأستاذ العبادي في تحقيق صفة (السفّاح) التي ألصقتها الروايات المختلطة (بأبي العباس الإمام) أمير المؤمنين، وهي من أجود ما رأيت في التحري والتتبع والتنقيب، وهي مثال جيد لبعض ما نرد هنا.

الضـرورات الاجتماعيـة عـلى تاريخ العـرب في الصدر الأول من الإسلام.

ونحن اليوم نفهم معنى هـذا الحـرف (التـاريخ) بوجه غير الذي كان يذهبُ إليه أوائلنا في فهمه، ونرمي بكتابته إلى غرض غير غرضهم، وتناوله من حيث كانوا هم يقفون به، فهم كانوا يعدون التـاريخ في اصـطلاحهم وتـأليفهم، يوقتُنـه مـن الأحـداث والوقـائع والغـزوات والحـروب، ومـا تتضـمنه مـن أخبار أصحابها في وقت الأحداث، وما يكون من أخبار الدَّولة وما يقع من بعض الوُلاة ممـن يعظم أمرهم أو يقع إلى المؤرخ ذكرهم، وبعض ما يتخلـل ذلك مـن تاريخ الأبنية كالمسـاجد وقصـور الخلفـاء ومـا إلى ذلك، ونبـذٌ ممـا يكـون مـن الـبلاء الذي يسـتهلك النـاس وأمـوالهم كالطـاعون والخسـف والزلازل والسيول والقحط، ويضمنون مـا يكـون في السـنوات مـن ذكر الوفيـات مـن المشـهورين والعظـماء والعلـماء ومـن إلـيهم، ويضـمون إلى هـذا العلم كتـب تـراجم الرجال مـن الشـعراء والكتـاب والأدباء والعلماء والرواة على اختلافهم، وذلك كُلُّه عـلى التقتـير والاختصـار، لا يتوسـعون فيـه إلا بقدر ما كانوا يَعُدُّونه من حاجتهم إليـه في الفنـون المختلفـة. وكان غرضـهم منـه كـما وصـفوه أن يقفـوا على أحـوال الماضـين مـن رجـال الأمم في أخلاقهـم وسياسـاتهم وتـدبيرهم وبصرـهم بشـأن الدولـة حتـى يقتدى بهم من ينزع في مثـل منـازعهم في أحـوال دنياه وآخرته.

فلما كان ذلك هو كُلَّ التاريخ عندهم، وكانت هذه سبيله، لم يكن بدٌّ لهم إلا أن يعتمدوا في جمعه وتأليفه سبيلا الرواية، فيـذكروا السَّـنة ثم مـا كـان فيهـا مـن الحـوادث[1] -أو أهمهـا عـلى الأرجح- ينقلـون ذلك عمَّـن شـهد، ولـيس كل مـن شـهد يتكلم، ولا كل من يـتكلم يسـتقصي ما شـهد أو يحفظ كل ما رأى ومـا سـمع، وإذا تكلـم الشـاهد فإنما همه التبليغ بما شهد دون التفصيل والتصـوير، أو تمييز العلل والأسباب التي أوجبت مـا كـان ولم كان، وكيف بدأ، وأين انتهـى أثـره. فـإن ذلـك -إن كان- لا ينصرـف إليـه أحـدٌ وهـو يتحـدَّث، وإنـما يكون مطلبا لمن يكتب أو يؤلف.

ولما كان أهم مـا تنبعـث إليـه همـم الأوائـل مـن علـماء التـاريخ سـيرة رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم سـير أصحابـه وخلفائـه في ضـبط الرعيَّـة وإقامة دين الله في عبادته وسياسته، طلبوه على أنـه أسـلوب يفضي ـ إلى الفقـه في أسرار الـديـن وشرائعـه، ومحجة إلى أصـل العمـل في الإسـلام لسياسـة الدولة وتـدبيرها؛ وكـذلك درج التـاريخ (الحـديث النبـوي) في الاسـناد إلى قـائله؛ هـذا وإن كان المؤرخـون لم يعنـوا بـما عنـى بـه أصحـاب علـم الحـديث مـن اسـتبراء الأخبـار وأسـانيدها استبراءً يحوط أصل الخبر بالثقة واليقين، ويقـف به عـلى مطمـئن القـول. فقـد كـان هـم المـؤرخين أن

[1] ولا شك أن هذا هو العمل الابتدائي في التاريخ وكان لابد منه. وهو أشبه (بالصحافة) في القرون الأولى، ولذلك وقعت فيها كثيرة من عيوب الصخف الاخبارية

يحشدوا من الأخبار أن يحشدوا من الأخبار استكثاراً على غير تثبت، فلذلك عرفوا في تاريخ العربية (بالأخباريين)، وكان من توصيمهم أنه يغلب عليهم الاكثار والتخليط واحتطاب ما يستهجن في الرأي، ويُسترَكُّ في النظر. ولولا أن أئمة المحدِّثين استنقذوا سنة رسول الله بما يشبه المعجزة، من بيداء الشك والحيرة، لكان أشد البلاء على تاريخ الاسلام الأول ما اضطرب من روايات الأخباريين؛ فإن اشتراك علماء الحديث وعلماء التاريخ في جمع سيرة رسول الله وسير أصحابه وذكر ما كان من أحوالهم وسياساتهم وغزواتهم وفتوحهم -كلٌّ لما انتدب له- هو الذي أبقى بين أيدينا معيارا ينتقد به الزيف على الصحيح من وجوه مختلفة يهتدي إليها البصير بنقد الأحاديث والأخبار.

بل إن علم الحديث هو عندي أعظم الأصول التاريخية بغي شك، فإن أصحابه كانوا يعتمدون به البيان في فقه الدين وشرائع أهله، وما يجري عليه عمل الفرد والجماعة والدولة، فهو بذلك أغزر مادة للتاريخ الاجتماعي في نأنأة الإسلام وبدئه. والأخبار المفرَّقة التي احتشدها المؤرخون لا يوصل أولها بآخرها إلا بصلات من حقائق التاريخ الاجتماعي للأمة الاسلامية، وإلا بقيت كما هي، أباديد لا يربطها شيء من حيل المؤرخين[1] التي ظنوا بها أن تكون استقلالا للتاريخ، حتى يصبح علماً من العلوم.

وهذا التاريخ الأول الذي وقع إلينا تفاريق أخبار شتى بين الصحة والبطلان، والقصد والسرف، والعلو والنزول، قد كان خيراً للتاريخ بوجه، وإن كان قد أدركته علل من وجوه أخرى. فهو أخبار مجموعة مؤلفة مسندة لم يدخلها رأي كاتب ولا تصرف مؤول، ولا حيلة محيل؛ وبذلك بقي في الكتب الأصول على حالة واحدة لم تتغير، وسيبقى كذلك أبداً. ولو أن المؤرخين فعلوا غير ذلك لانتهى إلينا تاريخ عقول كتبته على اختلاف وتباين بين صحة وفساد، ولم يكن هكذا أخباراً باقية يؤول إليها المختلفون في تحقيق الخلاف والإبانة عن مذهب الرأي بالحجة منه والبرهان. وأما أشد ما يلحقه من العلة اعتماده على الإسناد والرواية والإخبار، فهو خفاء الأسباب التي تلحق الأحداث فتكون بها، أو تدركها فتتحول بها عن نتيجة القياس التاريخي. فإن الشاهد -وهو المسند إليه الأول أو الراوي- قل أن يلقي على سامعه أو مستخبره إلا بالنبذ اليسير من الخبر عما كان، ولا تكاد تجده يدفع إليه بالرأي في تأويل المشكل من الأخبار، فإن كان في خبره شيء يدل على أصل رأيه، فإنما يأتي في سياق القول من غير بيان أو إشارة؛ وليس يستطاع أن

---

[1] من أعظم حيل المؤرخين تأليفهم الأخبار المسندة في سياق بعد نفي الاسناد، وكذلك فعلوا حتى انتهى إلى ابن خلدون على جلالته، فكانت هذه كل حيلته وعجز.

يعرف ما في الخبر من رأي المخبر به أو هواه أو تدليسه أو غُلوه أو سهوه، إلا أن يجتمع للخبر صنْو من مخبر آخر يخالفه أو يشاكله أو يباينه في سوق الخبر كل المباينة، فعند ذلك يستطيع القارئُ أن يفرق ويميز، ويضع الأسباب في أعناق نتائجها على تحقيق وثقة.

فمن أهم ما يجب عل المؤرخ في عصرنا هذا، استيعاب الأخبار عن أكبر عدد من الرواة، ليتسنى له أن يقارن بين الأخبار المختلفة، ويستخرج الأسباب والعلل في خبر خبر، ويجمع إلى ذلك ما يتشتت في هذه الأخبار من الدلالات على التاريخ الاجتماعي الاسلامي في ذلك العصر، وهو أهم مادة التاريخ لمن يؤرخ على السرد، لا على الرواية والاسناد؛ ومع ذلك فإن طبيعة هذا العلم في التاريخ العربي تقتضي- أن لا يقتصر- في طلب ذلك على كتب التاريخ، فإن العرب لم يستنبهوا إلى هذا الباب الكبير في تاريخهم، ولم يجمعوا فيه إلا نبذا متفرقة قليل الغناء. وقد تفرق وبقي موزعا بين نصوص اللغة وعلم الحديث، وكتب تفسير القرآن، وفقه الشريعة، وكذلك بقي في أصول الأدب من نثر وشعر كثير في دواوين الشعر وأخبار الشعراء، ثم فيما تفرغ عن ذلك من بقية أبواب العلوم والفنون، ككتب الاختلاف والكلام، والملل والنحل، وما يرد إليه ذلك من أصول النشأة والأولية.

فعملُ المؤرّخ كما ترى من المشقّة والكدّ والتعب والمشاركة في أنواع من العلوم بالمكان الذي لا يُقدّم عليه إلاّ من اتخذ لهذا الأمر أداته وأعدَّ لهُ عدَّته، وعمل في إدراكه بالمصابرة والمرابطة وإطالة التدبير. ومع ذلك فإن أكثر من يتعرض لكتابة التاريخ على السرد، يقنع بقراءة بعض ما كتب الأوائلُ من تاريخهم على الرواية، ثم يلفقُ بين الروايات بما يدبُّ إلى رأيه من أَسباب يحملُ التاريخ على قَبولها حتى يتوجه له أن يكتب هذا التاريخ للفرق بما يُشْبه أن يكون سردا واحدا كأنه ثوبٌ حوكٌ لا يختلف بعضُه على بعض. ولكنه ينسى أن كل مفرق يمكن أن يجمع على كل شكل من الأشكال حتى ينتظم سرده ويتصل... ولكنه بعد لا يستطيع أن يدّعي أن هذا السرد كان هو السرد لا غيره. فإذا كان قد دفع الأصول التي اتخذها دفعاً عنيفاً فلم يخش أن تتقطع صلاتٌ كانت بينها وطمستها علل الرواية وما تقتضيه من التفرق والتباعد والتنازع وما إلى ذلك -مما لا يسع بيانه هنا- وإذا كان يختار من الروايات رواية واحدة لعلها تكون أضعف أخواتها أصلاً، وأخفاهنَّ شخصاً، وأقلهن مادة، وأسكتهن عن بيان الوجه والعلة والسبب؛ وإذا كان لم يقف على الأسباب التي حملت الراوي الأوَّل على السكوت عن بعض القول، أو ألجأت صاحب الخبر نفسه إلى الموقف الذي وقفه في خبره... إذاً فقد أحال التاريخ عن أصله، وأزال أحداثه عن أماكنها، وأدار وجهه إلى غير ما توجَّه

له؛ وأسقط من بيان سياقه ما أسقطت الرواية من لفظ قد أبقته مضمرا غير منطوق. وإذا لم يكن مثل هذا فساداً في كتابة التاريخ، فهو -لاشك- عجز عن معرفة أصول التاريخ والنفاذ إلى ما يتلاءم عليه وما لا يتلاءم. وإذاً فلا نلبث إلاَّ قليلاً حتى نرى التاريخ الإسلاميّ الأوَّل تاريخا مضحكاً لا يكادُ يخلص قارئه إلا إلى استجهال أو تنقص أو سخرية أو حيرة.

ومردُّ هذا البلاء في التاريخ الإسلاميّ -وفيما كتبه المحدثون خاصة- إلى أصلين قائمين لا يزال أحدهما مُمداً للآخر غاذيا له: أولهما أن التاريخ السرد أسلوب جديد بين الجدة على التاريخ العربي، فلم تضبط له أصولٌ من طبيعة نشأته ومدرجه ومنبته الذي استوفى فيه، ولم تمحص له أصول أخرى كان يجب أن تنتخل وتنفى وتستصفى قبل البدء في الكتابة؛ وعسى أن يكون ذلك قريباً.

وأما الآخر فهو ما انقذف عليه مما كتب الأعاجم المحدثون في تاريخ الدول الاسلامية، وغير ذلك من آداب العرب وعلومهم الخاصَّة بهم بم يشركهم فيها أحد؛ فإن ما كتبوا من شيء في ذلك لا يقوم أكثره لشيء من النقد، لأنه مبني على أصول فاسدة مختلة، لما فيها من نقص الاستقصاء الشامل لعلوم وفنون لم يتعلقوا إلا بالقليل منها.

هذا على أنهم ربما أتوا في الاستقصاء المحدود بالآيات على الصبر واليقظة والدقة، ولكنهم يأتون في فهمه أيضاً بالآيات على بعدهم عن إدراك الحقائق التي لا تنقض في تاريخ هذه الأمة وآدابها.

ولما كان هؤلاء هم القدوة في هذا العصر، وانتفشت معانيهم بأوهامها في جماعة من الكتاب لم يأخذوا علمهم على البيّنة والثقة والتحرير، وباد أهل هذا العلم إلا قليلا، تتابع الناس على الخطأ في تصوير التاريخ الإسلامي، وإن كان بعضهم قد أجاد المذهب وأساء الغاية. فما للمؤرّخ إذاً بُدٌّ من التمحيص قبل البدء، وأن لا يعتمد من أقوال هذه الأعاجم في فهم التاريخ الإسلاميّ شيئاً إلا أن تقوم البينة على صواب المذهب فيه. وكذلك يمكننا أن نُنبِّتَ هذا العلم في أرضه التي هي له أغذى وأعدل.

محمود محمد شاكر



المقالة نشرت في مجلة الثقافة، ٢٢ ذو القعدة ١٣٥٨، عدد ٥٣.